تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا

أ.د. زياني صالح
أستاذ التعليم العالي جامعة باتنة1.

أ. بلغالم أمال
أستاذة باحثة، جامعة باتنة1.

ملخص:

تعكس التجارة غير الشرعية للسلاح نمطًا جديدا من التهديدات الأمنية خاصة لارتباطها بمتغيرات زمنية-مكانية عقب تداعيات الربيع العربي على ليبيا، إذ حاولنا في هذا الصدد تحديد كيفية تأثير هذه الأخيرة على تأزيم الوضع الليبي وإعاقة الحل السياسي مع الحيلولة دون التوافق الليبي-الليبي في ظل التدخلات الأجنبية، وتزايد نشاط الشبكات الإرهابية، مما دفع لضرورة موضعة الحل السياسي بتبني خيارات أمنية شاملة ومستدامة تركز في طياتها على المقاربة متعددة الأطراف وتبني خيار دبلوماسية الفعل عوضًا عن دبلوماسية المؤتمرات.

Résumé :

La commercialisation clandestine des armes reflète un nouveau modèle des menaces sécuritaires. Notamment par son rattachement a des variations temporelles et spatiales après les retombés du printemps arabe sur la Lybie. Nous avons tenté dans ce sens, de déterminer l'influence de cette dernière sur l'aggravation de la situation libyenne et le freinage de la solution politique, en assistant à l'absence d'une entente libyenne-libyenne sous les faits des interventions étrangères et la hausse de l'activité des groupes terroristes. Ce qui a poussé à une nécessité de la solution politique avec l'adoption des choix sécuritaires globaux et durables concentré sur l'approche multi-acteurs et l'adoption d'un choix de la diplomatie d'action au lieu de la diplomatie des congrès.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

في ظل تغير وتعقد منظومة التهديدات الأمنية بفعل محركات سببية داخلية وأخرى خارجية، برزت العديد من الأنماط التي تعكس التطور الإبستيمولوجي- الأنطولوجي الذي يتجاوز في طياته الأبعاد التقليدية إلى التهديدات الإجرامية وفق متغيرات ديناميكية ترتبط بعناصر تحليلية يدور فحواها في طبيعة التهديد، مكانه، زمانه ودرجة تأثيره.

تعكس التجارة غير الشرعية للسلاح نمطا من هذه الأنماط الديناميكية التي إنتشرت في الآونة الأخيرة بشكل متصاعد يثير مخاوف المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية نظرا لإنعكاسها على الأمن الفردي، المجتمعي ، الدولي، حقوق الإنسان، والحيلولة دون التوصل لتفعيل حلول سياسية ناجعة بين الأطراف المتنازعة.ولنا في هذا الصدد أن نشير لتنامي التجارة غير الشرعية للسلاح في ليبيا وإنعكاسات ذلك على الأمن الوطني وعلى تعميق حجم الأزمة بين الأطراف داخليا وخارجيا على إثر تداعيات الربيع العربي أمنيًا، سياسيًا، إقتصاديًا ومجتمعيا، مما أدى لتشكيل شبكة عنكبوتية بمرجعية واحدة، متعددة الفواعل ومتداخلة التأثيرات تعمل وفق مقاربة براغماتية إنتقل على إثرها مستوى التحليل من النسق الجزئي إلى النسق الكلي، خاصة عقب التدخلات الدولية المتواصلة في القضية الليبية مقابل إحجام ليبيا عن الرضوخ للإتفاقيات الدولية، والإقليمية المتعلقة بمكافحة ظاهرة التجارة غير الشرعية للسلاح نظرا لإنعكاسها على الوضع الأمني ككل والحيلولة دون التوافق الليبي-الليبي.

من هذا المنطلق توجب علينا البحث عن تأثيرات التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع في ليبيا وإعاقة الحل السياسي، خاصة بعد التهديدات المتنامية والإنتشار السريع للفواعل الدخيلة(السماسرة) وتدخل الأطراف الخارجية في ذلك.عليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع الأمني والحيلولة دون التوافق الليبي-الليبي عقب تداعيات الربيع العربي وفق مستويات مختلفة؟

معالجتنا لهذا الموضوع تكون من خلال التطرق للمحاور التالية:

- ليبيا من الدور المزدوج إلى مخاطر زعزعة الإستقرار: تداعيات الربيع العربي.
- ديناميكيات التجارة غير الشرعية للسلاح الليبي: أجنحة متعددة-مرجعية واحدة.
- من فشل مساعي التوافق الليبي-الليبي نحو موضعة الحل السياسي في ليبيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الأول: ليبيا من الدور المزدوج إلى مخاطر زعزعة الإستقرار: تداعيات الربيع العربي

عاشت المنطقة العربية ثورات وهزات إجتماعية مطالبة بالتغيير (إدريس، 2011، ص.01) ، شهد خلالها النظام السياسي تحولاً في بنيته على الصعيدين الوطني والإقليمي، عكست القدرات الكامنة للمجتمع العربي بما فيه الفئة الشبانية التي سخرت وسائل التواصل الإجتماعي والإعلامي لخدمة الحراك الشعبي ذو الميزة الثورية البعيدة عن التأطير السياسي أو النقابي بهدف زعزعة البنية التسلطية للمنطقة العربية إنطلاقًا من 2011 (أبو حسن، 2012، ص.69).

فإنفجار الثورات العربية في كل من تونس، مصر، ليبيا، لا يعكس الإنتماءات الإديولوجية، إنَما يجسد الإصرار الشعبي على ضرورة إسقاط الحكومات ويتضح ذلك جليًا في إمتداد المواجهات الدامية في تونس، الصمود الشعبي في مصر، تشجع المعارضة في البحرين، الإصلاحات الدستورية لضمان العدالة والمساواة في اليمن، ليبيا، سوريا،...إلخ (الزواوي، www.how-foundation.org/.../elrabi3+el3araby.pdf). فتحت هذه الثورات آفاقًا نحو ضرورة تكوين مؤسسات ديمقراطية وتفعيل آليات إشراك المواطنين في بلورة السياسات العامة إستجابة لطموحات الشعب من خلال إعادة صياغة دقيقة لسياسة الحماية الإجتماعية، والعمل على بناء الثقة بين الدولة والمجتمع (نور الدين، 2011، ص.ص. 141.143).

تبعًا لذلك خاضت ليبيا تجربة الربيع العربي في 17 فيفري 2011 سعيا لتجاوز الدكتاتورية عن طريق الإحتجاجات المطالبة بإسقاط نظام معمر القذافي، وإقامة مبادئ ديمقراطية تراعي خصوصية حقوق الإنسان، كانت بداية هذه الإحتجاجات سلمية. (محمد عبد الحفيظ، ص. 66) ثم تصاعدت إلى إنتفاضة مسلحة ضد النظام السياسي لتصل لصدام مسلح مفتوح بين النظام والمعارضة (إسحاق، 2011، ص. 11).

و من خلال هذا الشكل يمكن توضيح أبرز المسببات الحركية التي كان لها الدور البارز في الربيع العربي الليبي على النحو:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

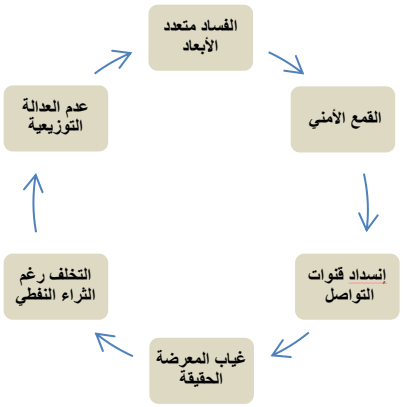

تختلف تداعيات الثورة في ليبيا عن باقي دول الربيع العربي بما فيها دول الجوار(مصر-تونس) من حيث التأثير المتبادل على الأمن والإستقرار بين هذه الدول.فالثورة في دول الربيع العربي على عكس ليبيا قامت بوجود المؤسسات الأمنية والعسكرية والقضائية وإستمرارها في دعم الثورة.فسقوط كتائب الأمن وإستيلاء الشعب على مخازن السلاح وتدمير المعسكرات والإدارات الأمنية تسبب في إنهيار كامل للجيش، الشرطة، والأجهزة المخابراتية مما أدى لفراغ وإنفلات أمني شبه كامل أدى بدوره لإنهيار كامل لمؤسسات الدولة في المناطق المحررة (عاشور، ص.3).

تواجه ليبيا تحديات على مستوى القطاع الأمني والمجال القضائي نتيجة رضوخ الجزء الأكبر من الكتائب والميليشيات الثورية لأوامر وزارة الداخلية ووزارة الدفاع (فولفر، 2014، ص.12)، التي شجعت ظهور التشكيلات المسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة إنطلاقًا من بنغازي(عاشور، ص.3).

ساهمت إستراتيجية إستغلال الخصوصيات الثقافية المطبقة من قبل القذافي سابقا إلى تنامي المؤسسات المتناحرة، الإضطرابات والمحاولات الإنقلابية المتتالية، تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال، وتنامي معدلات الجريمة المنظمة وتدفق الهجرة غير الشرعية،...إلخ التي كانت لها إنعكاسات خطيرة جدا بلورتها تداعيات الربيع العربي على مستوى أكثر خطورة يتجسد في التجارة غير الشرعية للأسلحة الليبية سعيا للتكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر2001 التي فرضت ضرورة تبني النظرية العالمية الثالثة بإضفاء قدر من الشرعية المؤسسيةstructural legitimacy تتجاوز الوجود الصوري للمؤسسات وتسلط اللجان الثورية ويهدف لدعم وجود مؤسسات المجتمع المدني (اسحاق، 2011، ص. 12).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن الأوضاع لم تهدأ كما كان متوقعا بعد التخلص من النظام الدكتاتوري وبدلا من أن تدخل ليبيا مرحلة ترسيخ المؤسسات وسيادة القانون ،دخلت لمرحلة جديدة من الفوضى والصراع على السلطة اتضحت معالمها مع فشل متكرر لتشكيل حكومات انتقالية وخلاف مستمر بشأن قرارات سحب السّلاح من الثّوار،وتعثّر دائم في إعادة تشكيل القوات المسلحة والشرطة،مما فتح الباب الواسع لمخاوف التقسيم والمخاطر التي تهدد وحدة الدولة الليبية (مركز المزماة للدراسات والبحوث).

من جهة أخرى جعلت الأزمة الليبية الوضع الأمني في المنطقة المغاربية يصطبغ بالهشاشة ،فنفاذية الحدود وتردّي فاعلية الأجهزة الأمنية،وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة ،عوامل شجّعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثّوار الليبيين من أجل الاستفادة من الوضع و تنمية النشاط الإرهابي في منطقة المغرب العربي عموما (إدريس، 2011، ص.01).

المحور الثاني: ديناميكيات التجارة غير الشرعية للسلاح الليبي: أجنحة متعددة-مرجعية واحدة

أدى إنهيار نظام القذافي إلى زعزعة الإستقرار وهروب حكام الأقاليم، وزيادة نشاط الجماعات المسلحة من الشمال نحو الجنوب مما أدى لضعف قوة الدولة على إدارة الحدود، وبروز الكتائب في بنغازي، مصراته، الزنتان، طرابلس، ...إلخ.إستغلت على إثرها الجماعات المسلحة armed groups ضعف القيادة الرسمية لبسط سيطرتها على الأراضي والمراكز الحدودية والمطالبة بمراقبة المناطق لأغراض تهريب الأسلحة (شريفة، 2014، ص. 75).

تعبر التجارة غير الشرعية للسلاح عن بيع الأسلحة بمختلف أنواعها وأشكالها المختلفة من الصانع للمشتري مباشرة أو بواسطة أطراف تمثيلية، في شكل علني أو سري (التجارة العلنية هي التجارة المتعارف عليها ما بين الدول ضمن شرعية القانون التجاري-الدولي، ووفق شروط وعقود ما بين البائع والمشتري وفق أسعار عالمية وصفقات تخضع لقانون العرض والطلب.في حين أنَ التجارة السرية تتم بطريقة مختلفة، غير شرعية وغير قانونية..) كما قد تكون ما بين أطراف تعددية تتم بطريقة سرية وغير شرعية، وهي نوعين خفيفة(صغيرة)، وثقيلة (كبيرة) (محمد جمال، 2013، ص.04).

أضحت تجارة الأسلحة غير الشرعية في ليبيا تجارة رائجة طالت الجوار العربي والإفريقي، حيث أشارت التقديرات تهريب ما يقارب 10آلاف قطعة سلاح وقذائف"أر بي جي"، في مرحلة ما بعد الثورة، هذا ما غذى ظاهرة الإنفلات الأمني في مصر، ونشط تنامي قاعدة الساحل والصحراء كون الثورة الليبية أفرزت ضعف دولاتي في ظل غياب المؤسسات الأمنية والتدخلات الدولية التي حفزت تسرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسلحة من ليبيا إتجاه النيجر وشمال مالي (Libyan Committee for Humanitarian Aid and 2011 Relief,).

يعود الإنتشار الواسع للتجارة غير الشرعية للسلاح في ليبيا إلى سيطرة الثوار على ترسانة القذافي الضخمة من الأسلحة التقليدية ومخازن الذخيرة،وفق عمل تساندي متشابك بين الجماعات المسلحة غير الحكومية(كتائب الثوار)، الكتائب غير النظامية، كتائب ما بعد الثورة والميليشيات، حيث تظم كتائب الثوار ما بين 75%إلى 85% من المقاتلين ومخازن السلاح الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة.في حين سيطرت الكتائب على 860 دبابة والعشرات من القطع المدفعية الثقيلة، وأكثر من 6300 مركبة مجهزة بالأسلحة والرشاش والأسلحة المضادة للطائرات (Armed groups in Libya, 2012).

هذا ما دفع بليبيا للإنتقال من دولة سائرة في طريق الفشل (falling) في ظل حكم القذافي إلى دولة فاشلة (failed) عقب الإنتفاضات إلى دولة منهارة مع التعقيدات المحلية والإقليمية التي تبعتها وأهمها تفاقم جميع أشكال الإتجار غير المشروع بالأسلحة في ظل تدهور الأجهزة الأمنية والإنكشاف أمام التدخل الخارجي (محمد، 2014).

تظافرت مجموعة من المعطيات في تعقيد الوضع في ليبيا والتحكم في تطور أحداثه إنطلاقا من إنتفاضة 17 فيفري 2011، تكامل معها معطى التحالف الدولي وقيادة منظمة حلف الناتو بالعمليات العسكرية لحماية المدنيين إستنادا للمقتضيات الشرعية الدولية.حيث نجد تدخل حلف الأطلسي يشير لقوة تفكيك الألغام وطائرات المراقبة(أواكس) المشاركة في العمليات العسكرية، وطائرات(ستيلث) وحاملة المروحيات والمدمرتين(باري وستاوت).إضافة لنشر بريطانيا ما يقارب 20 طائرة قتال من طراز(تورنيدو)و (يوروفاتير) في القواعد المحاذية لليبيا، مقابل عمل فرنسا على إرسال ما يقارب 100 طائرة مطاردة من طراز(رافال) و(ميراج200) (محمد،2011، ص.02).

هذه التدخلات في ليبيا أدت لعسكرة الإنتفاضة وتشجيع الظروف المواتية لنشوء الحرب الأهلية التي تشجع تنامي نشاط التجارة غير الشرعية للسلاح (محمد عبد الحفيظ، ص. 66) ، من خلال إديولوجية الفوضى الخلاقة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية كوسيلة وكأداة تشرعن لها سبل التدخل (إدريس، 2011، ص.01) من منظور واقعي مرتبط بالمصالح الإقتصادية وفق نظرية السلام الديمقراطي (يوسف محمد، 2015، ص.ص. 14.16).

لقد ساهم التدّخل الخارجي في ليبيا بشكل كبير في نشر الفوضى خاصة على الحدود إذ أصبح تأمين الحدود أحد أكبر التّحديات التي تواجهها ليبيا ،وهذا ما جعل منها –ليبيا- مكانا مناسبا لأسواق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السّلاح والمخذرات،إلى جانب عمليات الاتجار غير المشروع بالوقود والبضائع،كما أصبحت ليبيا عبارة عن منطقة آمنة لتسليح ومرور الشّبكات الإرهابية التي تشكل خطرا على المناطق المجاورة والعالم ككل.

والمراجعة الواعية لتسلسل الأحداث والحقائق تبيّن أن الهدف لم يكن حماية المدنيين ، بل إن الأمر كان في الحقيقة يتعلق بإسقاط النّظام والتّخلص من القذافي ،لذلك تمّ التلاعب بالحقائق ونشر المعلومات التي تساعد على جعل الأمر يبدو عملا إنسانيا ويبرّر التّدخل العسكري.

فتدخل حلف شمال الأطلسي رغم جعله المبدأ الإنساني كمبرر ،لم يستهدف حماية المدنيين بالأساس بل من أجل إسقاط نظام القذافي وتشجيع التجارة غير الشرعية للسلاح بطرق ملتوية (يوسف محمد، 2015، ص.17).

لذلك فإنتشار السلاح في ليبيا يثير مخاوف دولية وإقليمية، حيث وقفت تجارته عائقا أمام تشكيل حكومة مؤقتة قادرة على فرض هيبتها في ظل إنتشار أنواع عديدة من السلاح: كبنادق الكلاشنكوف في طرابلس، قاذفات الصواريخ،...إلخ. هذا ما يثير مخاوف لا ترتبط فقط بإستقرار الوضع في ليبيا بل بخطر وقوعها في أيدي منظمات متطرفة كالقاعدة خاصة عقب تعرض مخازن السلاح التابعة للقذافي للنهب بعد سيطرة الثوار على العاصمة الليبية لتصبح منتشرة في السوق السوداء، حيث حدد سعر بندقية الكلاشنكوف بـ 650 دولار، القنبلة بـ 80دولار،...إلخ، وواصل إنتشار السلاح حتى وصل لمقاتلي المجلس الوطني الإنتقالي في مدينتي (سيرت) و(بني وليد) (عطية سعد، 2013، ص20).

ولنا من خلال هذا الشكل أن نحدد الفئات التي تملك الأسلحة الثقيلة وتتكفل بمتاجرتها بطريقة غير شرعية صعدت من حجم الأزمة الأمنية وحالت دون التوصل للإتفاق السلمي الليبي-الليبي على النحو:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوضحت التقارير أنَ أكثر من 50 نوع من الأسلحة الصغيرة في مصراته معظمها مركزة في الكتائب الثورية revolutionary brigades في كل من بنغازي، مصراته، الزنتان،...إلخ بمختلف أشكالها تدعم التجارة غير الشرعية عبر الحدودية (Brian,2012,P.17.)

تؤكد التقارير الدولية أنَ حركية التجارة غير الشرعية للسلاح الليبي فتحت من موانئ مصراته، بنغازي، ودرنه عن طريق البحر، والأسلحة الضخمة عن طريق الصحراء الجنوبية عبر دارفور، ومصدر هذه الأسلحة بالدرجة الأولى هي تركة القذافي، ونشاط الشركات الدولية الكبرى وصولا لحكومات تركيا، قطر، أمريكا (تجارة السلاح في ليبيا وسوريا: حقائق ووقائع) .

يبلغ عدد الأسلحة المنتشرة حاليا في ليبيا بين22 إلى 28 مليون بزيادة معتبرة جدا عن ما تركه القذافي، بعد التفاعلات التداخلية مع الجماعات الإرهابية التي تحوي: 35 صاروخ من طراز(جراد)، 120 صاروخ مضاد للطائرات، و329 صاروخ(جي 5 أم)، و45 صاروخ أرض عابر للمدن، و24 صاروخ(أم 9) إلى جانب 262 مدمر صواريخ، 144 منصة صواريخ مضادة للطائرات، جهاز إطلاق الصواريخ، 7أجهزة لتحديد الأهداف،مدافع هاون، 3 مدافع عيار نصفو بوصة، 3 قذائف هاون عيار 23 مم، 127 قذيفة (أر بي جي)، 232 شريط لطلقات متعددة، 33 بندقية(أف أم) بلجيكية، 327 بندقية آلية، 432 مخزن بنادق آلية، 72 مخزن سلاح،...إلخ.

بالعودة للجمعيات الحقوقية تشير لوجود أكثر من 1000تاجر سلاح على الأراضي الليبية، من منطلق أن مدينة بنغازي نقطة لتمرير وتهريب السلاح لتنظيم داعش الإرهابي كما أوضحه الباحث أحمد ميزاب الذي أكد على أنَ مليارات الدولارات تصرف على التجارة غير الشرعية للسلاح وتهرب عبر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحدود، بصدارة أمريكية-تركية ذات جودة عالية (تجارة السلاح في ليبيا وسوريا: حقائق ووقائع). والمصدر الرئيسي لهذه الأسلحة يكون من مخزون الدولة الرسمية يتم شراؤه بصورة غير شرعية ويحول للسوق غير الشرعية بدعم من قوات الأمن المحلية، وبتدخل السماسرة: وهم الفواعل الأخطرcourtiers لإستغلال القنوات التجارية عقب إنهيار نظام القذافي وتعقد شبكة التفاعلات مع الجماعات المسلحة (Christopher and jeffry, 2014, P.04).

بتبني أداة التركيزfocus group، وتقنية تحليل المضمونcontent analysis يمكن القول أنَ تجارة السلاح الليبي كانت بمرجعية واحدة وأجنحة متعددة يلخصها التدخل الأجنبي، والجماعات الإرهابية (Amel, 2004, P.03)، مما أدى للتأثير على الأمن الشخصي نتيجة الإستخدام غير المقنن للسلاح، التخوف من التوجه نحو إعادة القبلية للمجتمع الليبي أو قبلنة المجتمع الليبي retribalisation of libyan society، تأخر العدالة الإنتقالية، ظاهرة المفاضلة المناطقية والجهوية عقب التحرير، التخوف من عودة الصراع بين القيادات العسكرية،...إلخ (أمال، 2012، ص.11). هذه العوامل وأخرى عرقلت حل الأزمة الليبية وحالت دون التوصل لتفيعل آفاق الحل السياسي.

المحور الثالث: من فشل مساعي التوافق الليبي-الليبي نحو موضعة الحل السياسي في ليبيا.

فشل مساعي التوافق الليبي-الليبي في حل الأزمة الأمنية تحكمه مجموعة متغيرات أهمها التجارة غير السلاح، وبالتالي فالمدخل الحقيقي لمعالجة الأزمة يكمن في إعادة مراجعة مفهوم الأمن وما يرتبط به من سياسات أمنية، حيث يؤكد روبرت مكنمار على أنَ الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها بمصادر تهديدها ومواجهتها مع ربطه بمفهوم الأمن الإنساني الذي ينطلق أساسًا من رفاهية الإنسان مقابل بقاء الدولة (Amel, 2004, P.11).

وذلك يكون من خلال تطبيق مبدأ التحكم الديمقراطيdemocratic control في المؤسسات الأمنية في ليبيا مما يتطلب بدوره تفعيل أداء وتطوير مؤسسات النظام السياسي.

ربط الأمن بقضايا حقوق الإنسان وبناء القدرات المختلفة، والعمل على بناء المؤسسة العسكرية ودعمها وتحديد دورها من خلال الدستور، بالتأكيد على مسألة تعزيز الحكم بالقانون، والتركيز على مفهوم الأمن الوقائي لتنافي التهديد.

الإلتزام بالخطط الإستراتيجية التي وضعت من أجل إعادة تأهيل الثوار وإدماجهم في الحياة المدنية من خلال برامج التدريب، والسعي نحو تحقيق المصالحة الوطنية الفعلية (أمال، 2012، ص.09).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل على تجاوز التشريعات المناقضة لحقوق الإنسان بما فيها قانون العزل السياسي (* قانون رقم 2012/65 أقره المؤتمر الوطني العام بليبيا بشأن تنظيم حق المواطنين في التظاهر السلمي، يفرض هذا القانون قيود غير مبررة على ممارسة هذا الحق فمثلا يشترط هذا القانون موافقة الحكومة على التظاهرة قبل موعدها دون أن يقدم آلية إجرائية واضحة للحصول عىل الموافقة.كما يفرض في المادة 10 من نفس القانون عقوبات جنائية على التظاهرات التي تفتقر لتحقيق شروط التظاهرة الواردة بالقانون.وبالتالي فقانون العزل السياسي يهدف لمنع رموز نظام القذافي من شغل مناصب عامة ووظائف عليا في الحكومة الليبية وهو عبارة عن أداة سياسية للتمييز والمنع التعسفي).(تقرير لجنة التحقيق الدولية حول ليبيا إلى الأمم المتحدة، 2012) ،والتأكيد على المبدأ العالمي لحقوق الإنسان وموازنته مع مبادئ الأمن الإنساني لتجاوز التأثيرات السلبية لقوانين مكافحة الإرهاب التعسفية الصادرة عقب أحداث 11 سبتمبر2001(Ben and George, 2006, P.43).

تجنب الفوضى لتأمين البيئة المواتية لعملية الإنتقال السياسي بتبني الإجراءات الفعالة للتخلص من الأسلحة الخفيفة والثقيلة التابعة لبقايا برامج الأسلحة النووية للقذافي والتي مثلت تهديداً يتجاوز الحدود الليبية (Christopher and jeffry, 2014, P.P 07.08).

إعادة إصلاح وبناء المؤسستين الأمنية والعسكرية، كونها ذات أولوية لضمان نجاح إرساء قواعد النظام الديمقراطي وبالتالي ضرورة إعادة بناء مؤسسات الجيش والأمن، إدماج المسلحين وعودة المنتسبين من خلال آليات التدريب المهني للتخلص من الآثار السلبية لإرتباطاتهم بالقيادات المحلية من ناحية والشعور التميزي من ناحية أخرى ، مع التأكيد على ضرورة تخلي الثوار المسلحين عن السلاح (محمد، 2015، ص. 70).

التوجه من دبلوماسية المؤتمرات إلى دبلوماسية الفعل، بتبني الآليات الفاعلة للحد من التجارة غير الشرعية للسلاح إنطلاقا من مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للقضاء على التجارة غير الشرعية للأسلحة الخفيفة، إجتماع القاهرة2003، إلى إجتماع إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في الجزائر2005، ، الندوة العالمية للأمم المتحدة في 11-15 يوليو2005،...إلخ (* توالت بعد ذلك جملة من الإجتماعات كإنعقاد الجمعية العمومية وإتخاذ قرار 2006/89/61، قرار 2007 بشأن وضع معاهدة لتجارة السلاح، تقرير 2008عبارة عن إجتماع فريق من الخبراء الحكوميين في ثلاث دورات(11-15 فيفري، 12-16 ماي، 28 يوليو-8أوت) لدراسة جدوى ونطاق معاهدات تجارة السلاح وإتخاذ قرار الجمعية العامة 240/36، قرارات 2009،2010، 2011، 2012، ...ألع عقد مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك لمعاهدة الحد من تجارة الأسلحة غير الشرعية وإستمر المؤتمر لغاية أربعة أسابيع). تعلق كلها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتنظيم تجارة السلاح العالمية ومكافحة الإتجار غير المشروع، من خلال تعزيز آلية المتابعة بشأن منع الإتجار غير المشروع بالعمل المستمر والتصدي للأسباب الحقيقية لنشوب النزاعات كونها المدخل الحقيقي لتزايد الطلبات على تجارة السلاح (محمد جمال، 2013، ص.28).

العمل على تطبيق العدالة الإنتقالية والتركيز على المصالحة الوطنية وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها لتجاوز عرقلة عملية إعادة بناء الدولة الوطنية والإنتقال السلس للديمقراطية، بإلتزام قبول التعددية، الإحترام، التنوع الثقافي معايير الإنسانية.في هذا الصدد قامت الأمم المتحدة على دعم جهود المصالحة الوطنية لتسوية الخلافات والبدء بعملية سياسية بهدف الوصول للإتفاق النهائي، وتنسيق الجهود الإقليمية لدفع الفرقاء السياسيين الليبيين للمصالحة الوطنية بمبادرة تونسية في 20أفريل 2014، وبمبادرة من وزير شؤون الخارجية رمطان لعمامرة من خلال التأكيد على دعم الحوار السياسي (محمد، 2015، ص.71).

الدعوة لتطبيق بنود إتفاق اللقاء الرباعي (* الذي ظم كل من وزير الخارجية المصري (سامح شكري)، وزير الدولة للشؤون الخارجية(عبد القادرمساهل)، رئيس المخابرات العامة(خالد فوزي)، ورئيس المخابرات الجزائرية (محمد بوزينة). الذي إكتسب أبعاد عسكرية عديدة مفادها التركيز على التكامل والتنسيق الشامل بين الدولتين سعيًا للحفاظ على الإستقرار ووحدة الأراضي الليبية ومقاومة الإرهاب.

من خلال دعم الشرعية وهذا يتطلب عملاً مشتركًا وتظافرًا لمجهودات المجتمع الدولي للعمل على تجفيف موارد التسليح ودعم جهود المبعوث الأممي والدعوة لعقد الإجتماعات الثلاثية مصر-الجزائر-إيطاليا للبحث عن حل شامل للأزمة الليبية ومكافحة تجارة السلاح والإرهاب.

دعوة مصر من خلال الحوارات الأمنية تدخل مجلس الأمن الدولي للقيام بفتح قنوات للإتصال وإعتماد إستراتيجية تقوم على توسيع نطاق الحوارات بخطورة السلاح والسماح به في حدود محاربة الإرهاب وفرض الأمن فقط (محمد ابو الفضل، 2015).

ما يمكن قوله أن تفعيل الحل السياسي بين الأطراف الليبية –الليبية متوقف على بوابة الحوار الوطني بين مكونات الشعب الليبي الإجتماعية، السياسية، الإقتصادية والثقافية برعاية وضمانات إقليمية-دولية تقوم على أساس التأكيد على وحدة ليبيا وضرورة إضطلاعها بالدور الإقليمي في إقامة السلم والأمان، ومفتاح الحل في ليبيا يكمن في مكافحة الإرهاب وهذا يتطلب بناء دولة مركزية ديمقراطية تشجع تكاثف الجهود الداخلية والخارجية (صالح ابراهيم، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ما يحتم تقديم الدعم اللازم للحكومة الليبية للإسراع في عملية إعادة بناء وتأهيل مؤسسات الدولة من خلال برامج محددة لبناء السلام، بما يسهم في تثبيت الإستقرار والأمن وتعزيز جهود تحقيق التنمية الشاملة، ودعم مجهودات المبعوث الخاص"برناردينو ليون" وممثل الأمين العام للجامعة في ليبيا"ناصر القدوة" (تطورات الوضع في ليبيا.تقرير مجلس الجامعة العربية، 2015).

إذن فالخطوة الأساسية لتفعيل الحل السياسي في ليبيا و الخروج من الأزمة الأمنية يكمن في ضرورة تجاوز الشبكة العنكبوتية للتجارة غير الشرعية للسلاح، مكافحة الإرهاب والحد من التدخل الأجنبي بذرائع إنسانية.

خاتمة:

تتشابك المسائل الأمنية بدرجات متفاوتة وفق مقاربات براغماتية تمجد المصلحة الوطنية على حساب مبادئ حقوق الإنسان ومقتضيات الأمن الإنساني متعدد الأبعاد، مما يحول دون تفعيل الحلول السياسية نتيجة تعقد القضايا المرتبطة بالمسائل الأمنية خاصة في ظل تطور منظومة التهديدات الأمنية، وهذا ما حاولنا معالجته على ضوء تبني متغير التجارة غير الشرعية للسلاح كمنظور سياسي-إقتصادي وعسكري يعكس في طياته التطور القيمي لمنظومة التهديدات الأمنية خاصة لإرتباطه بمتغير زماني ومكاني متأثر بحركية التفاعلات الدولية-الإقليمية التي نعبر عنها من خلال الحراك الشعبي في ليبيا وما نجم عنه من قولبة ديناميكية على الوضع الأمني-السياسي في المنطقة.

ساهمت عوامل متعددة في بلورة التجارة غير الشرعية للسلاح الليبي، من منطلق متشعب لهدف واحد يتجسد في تحقيق المصلحة والحيلولة دون التوصل لحل للأزمة، نتيجة تأثيرات التدخل الأجنبي في القضية والتحركات الإرهابية وفق مستويات متعددة تعكس الطابع الثنائي بين تجارة السلاح و تنامي نشاطات الجريمة الإرهابية بدعم من قوى خارجية بذرائع إنسانية تحمل في طياتها مصالح خفية تنعكس سلبيا على الوضع الراهن للمنطقة.

يكمن السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة في فرض الحل السياسي كآلية جبرية للتعامل مع القضية وفق متغيرات داخلية وخارجية تأخذ في طياتها المصالح الوطنية موازاة مع مقتضيات الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، وإلزامية الرضوخ للإجراءات التطبيقية للإتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالحد من إنتشار التجارة غير الشرعية للسلاح نظرا لما لها من إنعكاسات خطيرة على الأمن الفردي، المجتمعي، والدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع:

أولا- باللغة العربية:

أ-الكتب:

1- لاخر، فولفرام. تصدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة.ترجمة: عدنان عباس علي. الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

2- مظلوم، محمد جمال. تجارة السلاح غير الشرعية وغسل الأموال: التجارة غير الشرعية للسلاح والإرهاب. الرياض، 2013.

3- سواري، إسحاق كافومبا. نظرة نقدية في ثورات 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها. إثيوبيا: أديس أبابا، 2011.

ب-التقارير:

1- ولد تكدي، أحمد. " تطورات الوضع في ليبيا. تقرير مجلس الجامعة العربية" . القاهرة: الأمانة العامة، قرار رقم 7852، 15جانفي 2015.

2- تقرير لجنة التحقيق الدولية حول ليبيا إلى الأمم المتحدة." الوضع الراهن لحقوق الإنسان في ليبيا". مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: محامون من أجل العدالة. القسم3،الجزء3، 02 مارس 2012.

ج-المجلات والدوريات:

1- أبو حسن، حمزة محمد. "إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: الربيع العربي أنموذجًا".مجلة الفكر السياسي.العدد 45، 2012.

2- إبراهيم، صالح. "إيجاد حل للأزمة الليبية: خطوات أساسية لمجابهة الإرهاب". مجلة العرب: دراسات وأبحاث.العدد9795، جانفي 2015.

3- إدريس، أحمد."الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي". مجلة الخبراء المغربيين. مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد السادس، سبتمبر 2011.

4- مالكي، محمد. "تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي". مجلة الخبراء المغربيين. مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد السادس، سبتمبر 2011.

5- كلاع، شريفة. "التهميش القبلي والطائفي كعامل تحقيق السلم الإجتماعي: حالة ليبيا". مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية. جامعة الوادي، العدد الخامس، فيفري 2014.

6- العوفي، نور الدين. "الربيع الديمقراطي العربي: الإستثناء يؤكد القاعدة".مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 386، أفريل 2011.

د-المداخلات:

1- حمشي، محمد. "أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن إنهيار الدولة في ليبيا".مداخلة مقدمة في يوم دراسي حول: " دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتوسط وفي منطقة الساحل".كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة تيزي وزو، 26 فيفري 2014.

2- العبيدي، أمال. "الأمن الوطني في ليبيا: تحديات المرحلة الإنتقالية". ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر:" ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الإنتقالية". قسم العلوم السياسية: المركز الليبي للدراسات والبحوث، جامعة بنغازي، 7-8 جانفي 2012.

هـ-المواقع الإلكترونية:

1- الجمعي، عطية سعد. "إنتشار السلاح في ليبيا يثير مخاوف من تأثيره على الإستقرار".المستقبل العربي، أكتوبر2013، متحصل عليه من : http//www.users/go/desttop/article.

2- الزواوي، محمد سليمان. "الربيع العربي ودوائر الأزمات الإقليمية"، تم تصفح الموقع يوم 2015/02/15، نقلاعن:www.how-foundation.org/.../elrabi3+el3araby.pdf .

3- مركز المزماة للدراسات والبحوث. "المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق: الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي"، تم تصفح الموقع يوم 2015/05/15، نقلا عن:*almezmaah.com/userfiles/Sample%20Report(2).pfd*: .

4- الصواني، يوسف محمد."الولايات المتحدة و ليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي".المستقبل العربي، تم تصفح الموقع يوم 2015/05/13، نقلا عن: www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=5233..

5- الشيخ، محمد عبد الحفيظ. "مسار المصالحة الوطنية والسلم الإجتماعي بعد ثورة 17 فيفري في ليبيا". تم تصفح الموقع 2015/05/15، نقلا عن: www.arabaffairsonline.org/.../6.%20mohamed%20sh..

6- شوايل، عاشور. "تداعيات الربيع العربي أمنيًا على ليبيا: واقع و رؤية". تم تصفح الموقع يوم 2015/05/14، نقلا عن: http://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Libya_in_2013.

7- "تجارة السلاح في ليبيا وسوريا: حقائق ووقائع. نقلا عن: http://www.info.alwaght.com

ثانيا- باللغة الأجنبية:

أ-الكتب:

1- Christopher, chivvis,& Jeffry Martini.Libya after quaddafi : lessons and implications for the future.library of congress, 2014.

2- Small arms survey research.Armed groups in Libya: typology and roles.2012.

ب-التقارير:

1- "Libyan committe for humanitarian aid and relief(LCHR)".periodic report.23april 2011.

ج-المجلات والدوريات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- Golder, Ben, & williams george."balancing national security and human rights: Assessing the legal response of common law nations to the threat of terrorism".Journal of comparative policy analysis.routledge of taylor and francis group,vol08, N01, March 2006.

د-المداخلات:

1- Macquin, Brian.After the fall : "libya's evolving armed groups" . a working paper of the small arms survey.federal office germany graduate institute of international and development studies, Geneva, 2012.

2- Obeidi, amel."Libyan security policy between existence and feasibility: an exploratory stydy".paper submitted to securitycentre for security studies, 2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com